المصـــــدر : عكاظ
التـــاريخ : 12-10-2005 العـــدد : 14291
الصفحـات : 23 المسلسل : 106

المختصون لـ "عكاظ" مقدرين حجم تعاملاتها بأكثر من ١٠٠ مليار ريال:

إنشاء سوق ثانوية للسندات يوفر قناة استثمارية جديدة للسيولة النقدية

حامد عمر العطاس (جدة)

اكد عدد من المختصين ان انشاء سوق ثانوية لسندات يمكن ان يوفر قناة لاستثمارية جديدة امام المواطن و عليه عائداً مجزياً من ناحية بن ناحية اخرى تساهم في لتصاص السيولة النقدية بما بود بالنفع على اقتصادنا.

وقالوا لـ«عكاظ»: ان انشاء وق ثانوية للسندات الحكومية لي دعا مجلس الوزراء الموقر في جلسته التي عقدت امس اول برئاسة خادم الحرمين لشريفين الملك عبدالله بن بدالعزيز يحفظه الله امر في غاية الاهمية.

لكن المختصين دعوا الى وسيع نشاط هذه السوق لتشمل تلك السندات المالية والتجارية لي تصدرها شركات المساهمة لمكن هذه الشركات من تدبير لسيولة النقدية اللازمة لتمويل مشاريعها بتكلفة اعباء مالية تقل عن اللجوء للاقتراض من لصارف وعلى آجال طويلة لا بفرها التمويل المصرفي.

وفيما يلي ما قاله المختصون:

سوق ضخمة

في البداية اكد المستشار امالي فيصل حمزة الصيرفي رئيس بيت للاستشارات المالية ا انشاء سوق ثانوية للسندات لحكومية خطوة ايجابية لمتصاص السيولة الضخمة في

صيرفي

السوق السعودي.

وقال لـ«عكاظ»: سبق ان اقترحت انشاء هذه السوق ونتطلع لتشمل ادوات مالية اخرى مثل ادونات الخزانات والقروض البنكية والصناديق الاستثمارية والشركات الصغيرة التي يبدأ تداولها في هذه السوق.

واضاف: ان السوق الثانوية للسندات الحكومية ستؤدي لتطوير الاقتصاد السعودي وزيادة حجم التداول في سوق المال.

واستطرد: ان وضع الرهن العقاري في البنوك سوف يسهم في زيادة حجم الاقراض من القطاعات العقارية والشركات ذات العلاقة في الاستثمارات العقارية، مشيراً الى اهمية تداول الصناديق العقارية في السوق الثانوية للسندات الحكومية في المستقبل القريب.

شطا

وتوقع ان يبلغ حجم سوق السندات الحكومية ١٠٠ مليار ريال خلال العامين القادمين. مشيراً الى ان هذه السوق تعد احد ابرز البدائل المتاحة للشركات المساهمة والحكومية لتمويل الاستثمارات المستقبلية.

تنشيط حركة التداول

من جهته قال عمار شطا خبير مالي ورئيس مركز للاستشارات المالية ان انشاء سوق السندات الحكومية سيؤدي لتعزيز مسيرة الاقتصاد الوطني ودعم انطلاقته عند انضمام المملكة الى منظمة التجارة العالمية.

واضاف ستؤدي هذه السوق لتنشيط حركة تداول سوق الأسهم وتحقيق العديد من المكاسب الاقتصادية للوطن، كما ان الشركات المساهمة ستستفيد من هذه الخطوة في تمويل مشروعاتها وخططها التنموية.

وقال ان الاقتصاد السعودي

د. مفتي

متجه نحو الانفتاح بجاذبية كبيرة مقارنة بالخمس سنوات الماضية وهذا من شأنه ان يحقق طفرة كبيرة في سوق المال السعودي ويعمل على جذب المزيد من الشركات المساهمة الجديدة وتدوير حركة رؤوس الاموال الوطنية في شريان الاقتصاد السعودي في ظل توفر سيولة ضخمة تتطلب ايجاد قنوات استثمارية ملائمة وجاذبة لها لكيلا تخرج للاسواق المجاورة.

استدامة التنمية

من جهته قال الدكتور انور حسن مفتي المحلل الاقتصادي ان كافة ما نتج من انظمة اقتصادية خلال السنوات الخمس الماضية من المجلس الاقتصادي الاعلى كان له دور بارز ومؤثر في استدامة التنمية في كافة الانشطة الصناعية والتجارية.

المصـــــدر : عكاظ
التـــاريخ : 12-10-2005 العـــدد : 14291
الصفحـات : 23 المسلسل : 106

وبرأي د. مفتي فان القطاعات الاكثر تعاملا مع هذه الانظمة الموجهة للتنمية الصناعية مثل هيئة المدن الصناعية ومناطق التقنية، الهيئة السعودية للمنافسة وغيرها. وذلك لتكون في اطارها الكامل للدفع نحو القطاع الخاص حتى يكون مستثمراً فاعلا في كافة المجالات الصناعية وخاصة البتروكيماوية التي تعد ذات ميزة تنافسية عالية وكذلك الصناعات الوسيطة سواء كان الاستثمار داخل المملكة او خارجها لها الاثر الكبير في تنمية الصناعات كوسيط للصناعات الصغيرة والمتوسطة.

وقال ان من اهم المرتكزات في السياسة الاقتصادية للمملكة الاتجاه لتخفيض الدين العام الذي يؤدي بدوره الى نوع من الاستقرار الاقتصادي للاستمرار في التنمية الشاملة التي وضعتها هذه السياسات بما يعود بالرفاهية على المواطن والخدمات التي تخصه سواء البنية التحتية او الموارد البشرية.

واشار الى ان خفض الدين العام يمكننا من الاسراع في بناء احتياطيات نقدية وبدعم توجهات الاقتصاد السعودي نحو العالمية، ويجذب الاستثمارات والشركات السعودية والعالمية نحو توطين التقنيات.